اليوم العالمي للاعتماد هو يوم ٩ يونيو ٢٠١٣، وهذا العام يتم التركيز على الدور المهم الذي يؤديه الاعتماد في تسهيل التجارة في جميع أنحاء العالم، داخل وعبر الحدود الوطنية على حد سواء.

في الوقت الحاضر، العولمة تعني أن معظمنا يعتمد على عدد كبير ومجموعة ضخمة من المنتجات والخدمات المقدمة من الخارج. تمثل التجارة الدولية حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لمعظم البلدان، وقد قيّمت أحدث الأرقام الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (لعام ٢٠١١) تجارة السلع العالمية عند ١٨,٢ تريليون دولار وقيمت صادرات الخدمات التجارية العالمية بما يعادل ٤,١ تريليون دولار.

وفي الوقت نفسه، شهدت جميع البلدان، وجميع قطاعات السوق، زيادة في عدد من القواعد الفنية الإلزامية والطوعية، والمواصفات القياسية وإجراءات الفحص والاختبار وإصدار الشهادات. بوجهٍ عام، يتم تقديم هذه الأمور للوفاء بالاحتياجات المشروعة للجودة والسلامة، في السلع والخدمات، التي يطلبها المستهلكين والشركات وجهات التشريع وغيرها من المنظمات، أيا كان بلدها الأصلي.

من الأهمية بمكان، ليس فقط بالنسبة للأفراد والمنظمات ولكن لصحة الاقتصاد الوطني والدولي، أن تعبُر المنتجات والخدمات حدود الدول ملبية للطلب العالمي دون أن تتسبب في مخاطر، يمكن تجاوزها، لصحة وأمن الأفراد أو البيئة.

ولكن من الأهمية بمكان أيضا، في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، أن تكون هذه الأنظمة نفسها والمعايير، والتي يمكن أن تختلف من بلد إلى بلد، غير باهظة الثمن أو تثقل كاهل الشركات ، وأنها لا تمثل حواجز تقنية تحول دون الوصول إلى الأسواق المحلية أو تحول دون فرص التصدير.

إنَّ تقييم المطابقة المعتمدة أداة واحدة تساعد الشركات ليس فقط على الالتزام بكفاءة وفعالية مع الأنظمة والمواصفات القياسية ولكن أيضا تساعد في اكتساب ميزة تنافسية من خلال القيام بهذا العمل والتوسع في أسواق جديدة، بما فيها تلك التي خارج الحدود الوطنية للشركات.

يعمل الاعتماد على تحقيق المصلحة العامة عبر جميع قطاعات السوق، ليحدد الكفاءة الفنية لهيئات تقييم المطابقة وموثوقيتها، ومصداقية استقامتها على النزاهة، فهي المنظمات التي تحقق المطابقة والالتزام بالمواصفات القياسية واللوائح من خلال الفحص والاختبار والتحقق والمعايرة. يقوم الاعتماد بذلك من خلال عملية تقييم شفافة ونزيهة وفقا للمعايير المعترف بها دوليا وغيرها من المتطلبات.

يمكن للشركات التي تزود أو تتلقى نتائج تقييم المطابقة المعتمدة أن تُظهر أدلة موثوقة، على التوافق مع المعايير الدولية والتي يمكن استخدامها لتمييزها عن منافسيها. في الواقع، إن عددا متزايدا من المنظمات، في القطاعين العام والخاص تقوم بتحديد اختبارات وفحوصات وشهادات معتمدة كشرط مسبق لتقديم العطاءات للحصول على عقود.

بالإضافة إلى زيادة الأسواق المحتملة، بواسطة تقييم المطابقة المعتمدة ستتمكن الشركات من المحافظة على الوقت والمال بطرق أخرى. على سبيل المثال، من خلال توفير القاعدة التي تمكّنهم من صناعة خيارات فعّالة ومستنيرة حول الموردين، وذلك سيمنحهم المزيد من الوقت للتركيز على تنمية أعمالهم التجارية.

وعلاوة على ذلك، وكما أنَّ الاعتماد معترف به دوليا، فإنه سيفتح أبواب الأسواق الخارجية على حدٍ سواء، فضلا عن أبواب السوق المحلية.

والغرض الأساس من كلا الجهتين : المنتدى الدولي للاعتماد IAF والمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ILAC، هو إقامة ترتيبات متعددة الأطراف بين أجهزة الاعتماد المنتمية لعضويتهما على أساس التقييم المتبادل وقبول أنظمة الاعتماد بعضها البعض. هذه الترتيبات تعزز من قبول المنتجات والخدمات عبر الحدود الوطنية عن طريق إزالة الحاجة للخضوع لاختبارات وفحوصات وإصدار شهادات إضافية، عند نقطة دخول كل بلد. هذا يساعد على الحد من البيروقراطية ويخفض تكاليف الأعمال التجارية ويسهم في رفع الكفاءة التشغيلية.

ولذلك يعمل الاعتماد كمحفز على تطوير الإقتصادات الوطنية بطريقتين : من خلال مساعدة الشركات المحلية في إقامة أعمال تجارية في الخارج وكذلك من خلال تعزيز الثقة في الواردات من بلدان أخرى.

الترتيبات المتعددة الأطراف أيضا توفر للحكومات والهيئات التنظيمية ختما بالموافقة على إثبات الامتثال للمعايير والمتطلبات الأخرى، معترفا به دوليا. مع الثقة في عملية تقييم المطابقة والتي ترتكز على الاعتماد، يمكن استخدام المواصفات القياسية لدعم نهج أسهل للتنظيم، وهذا بدوره يعني أن الشركات تنفق وقتا أقل حال كونها مقيدة بالأنظمة البيروقراطية.

سوف تقام المناسبات الكبرى، والحملات الصحفية وحلقات العمل والندوات بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للاعتماد في أكثر من ٩٠ بلدا لرفع الوعي بقيمة هذا الاعتماد الذي يقوم بدعم التجارة العالمية. لمزيد من التفاصيل، اتصل بهيئة الاعتماد المحلية الخاصة بك.

تتوفر للتحميل من موقع المنظمة الدولية لاعتماد المختبراتILAC و المنتدى الدولي للاعتماد IAF، نشرة دعائية للاحتفال في اليوم العالمي للاعتماد.

ترجمة: م. وليد بن محمد الفارس – عضو اللجنة التنفيذية بالمجلس السعودي للجودة